● أخبار قصيرة

ايطاليا تعاود نقل المهاجرين إلى ألبانيا

عـاودت إيطاليا نقل المهاجرين المنقذين في البحر المتوسط إلى ألبانيا، متحدية العقبات القانونية السابقة. وأفادت وكالة أنباء "أنسا" الإيطالية أن سفينة البحرية الإيطالية "كاسيوبيا" تقوم بدورية قبالة سواحل جزيرة لامبيدوسا بهدف إنقاذ المهاجرين ونقلهم إلى مراكز الاستقبال الألبانية.
وتعتزم الحكومة اليمينية برئاسة جورجيا ميلوني المضي قدماً في خطتها لمعالجة طلبات اللجوء في معسكرات ألبانيا، وهي دولة غير عضو في الاتحاد الأوروبي، على الرغم من انتظار القرار النهائي لمحكمة العدل الأوروبية بشأن هذه الممارسة.

أفغانستان.. إدانة مذكرة اعتقال محكمة لاهاي بحق "هبة الله آخندزاده"

أصدرت وزارة خارجية حكومة طالبان بيانًا قالت فيه إن طلب اعتقال "هبة الله آخندزاده" زعيم طالبان و"عبد الحكيم حقاني" رئيس المحكمة العليا في الهيئة الحاكمة بأفغانستان - وفقًا لـ "الاتهامات" الصادرة عن أحد مدعي محكمة لاهاي - "يشبه العديد من القرارات الصادرة عن هذه المؤسسة، حيث يفتقر إلى الأساس القانوني العادل، ويتسم بازدواجية المعايير ويحمل دوافع سياسية". وشدد البيان على أن الاتهامات الموجهة ضد قادة طالبان لا أساس لها من الصحة، وأضاف: "هذه المؤسسة تتهم زعماء الإمارة الإسلامية في الوقت الذي تحقق فيه الأمن الشامل في أفغانستان، وتنفس الشعب الصعداء، واختفت السجون الشخصية، وعمليات الخطف، ومناطق نفوذ الحرب، والعديد من الاضطرابات والأعمال المناهضة للإنسانية".

شولتس يتهم المعارضة بانتهاك الدستور

اتهم المستشار الألماني أولاف شولتس، خلال تجمع انتخابي للحزب الاشتراكي الديمقراطي، زعيم المعارضة فريدريش ميرتس بانتهاك الدستور بسبب مقترحاته المتشددة في سياسة الهجرة. وصرّح شولتس قائلاً: "عندما يقترح زعيم المعارضة أموراً تتعارض مع دستور البلاد والاتفاقيات الأوروبية، فهذا يكشف الكثير عن قدرته على تولي منصب رفيع في ألمانيا". يقود فريدريش ميرتس، الذي ينتمي للحزب "المسيحي الديمقراطي"، وهو أكبر حزب معارض في ألمانيا، الكتلة البرلمانية لـ"اتحاد المسيحي" الذي يضم أيضاً الحزب "المسيحي الاجتماعي البافاري".

في ظل اعتمادها الكبير على الولايات المتحدة

كيف ستضرر ألمانيا من عودة ترامب؟

الوفاق / في ذروة التحولات الجيوسياسية، تعد العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية بين الدول كمحور أساسي للتأثير والنفوذ. ولعل العلاقة بين ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية تمثل نموذجًا بارزًا على هذه المعادلة المعقدة، حيث تكشف التفاصيل الدقيقة عن مدى الترابط والاعتماد المتبادل بين هاتين القوتين الاقتصاديتين. يسلط مقال نشرته "فوكوس" الألمانية الضوء على هذه العلاقة المركبة، مستكشفًا آثارا محتملة لسياسات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على الاقتصاد والمصالح الألمانية.

بحسب الصحيفة يعد الإعتماد الكبير لألمانيا على الولايات المتحدة الأمريكية كتحدٍ صعب لبرلين في عهد الرئيس «دونالد ترامب»، فدونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة الجديد، لديه مطالب عديدة من ألمانيا والاتحاد الأوروبي، منها قوانين أقل للشركات التكنولوجية، وتعريفات جمركية عقابية، وزيادة النفقات الدفاعية. وفي هذه الظروف، لو كان اقتصاد ألمانيا أقل اعتمادًا على الولايات المتحدة، لكنا تمكنا من المقاومة بشكل أفضل.

يذكر أن دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة الجديد، حتى قبل مراسم التنصيب يوم الاثنين أعلن بصراحة أن العلاقات مع ألمانيا ستكون صعبة. وطالب مرارًا بزيادة النفقات الدفاعية في هذا البلد إلى خمسة بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعادل نصف الميزانية الفيدرالية. من جهة أخرى، من المقرر فرض تعريفات عقابية تصل إلى ٢٠ بالمائة على جميع البضائع الأوروبية، وهو ما سيكون كارثة على اقتصاد ألمانيا الذي يعتمد بشدة على الصادرات.

وظائف في خطر

حسب معهد أبحاث الاقتصاد الكلي والدورة التجارية (IMK)، يمكن للتعريفات العقابية لترامب وحدها أن تعرض ٣٠٠ ألف وظيفة للخطر في ألمانيا.

يطلب ترامب أيضًا من الاتحاد الأوروبي تخفيف القوانين الصارمة لحماية البيانات والمنافسة للشركات التكنولوجية. ليس من المستغرب ذلك، لأن «إيلون ماسك»، رئيس تسلا، و«جيف بيزوس»، رئيس أمازون، و«مارك زوكربيرج»، رئيس ميتا، هم الآن أصدقاء مخلصون لترامب.

بشكل معتاد، يُنصح في ألمانيا بتجاهل مثل هذه التصرفات المتعجرفة. لكن ترامب والولايات المتحدة لديهما رافعة يمكنهما من خلالها فرض إرادتهما عند الضرورة. في العديد من المجالات، لا يمكن للاقتصاد الألماني البقاء دون الولايات المتحدة، على الأقل على المدى القصير، وهذا هو السبب الذي يمكن من خلاله واشنطن إلحاق أضرار اقتصادية كبيرة بألمانيا التي هي مرتبطة بالولايات المتحدة في العديد من المجالات.

أميركا وجهة تصدير ألمانيا الأهم

في عام ٢٠٢٣، صدّرت الشركات الألمانية بضائع وخدمات إلى الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من أي دولة أخرى. بلغ حجم الصادرات إلى هذه الدولة ١٥٨ مليار يورو، وهو ما يعادل تقريبًا ٤٠ مليار يورو أكثر من فرنسا التي تحتل المرتبة الثانية. وبالتالي، ستؤثر التعريفات العقابية بشدة على الشركات الألمانية.

والأسوأ من ذلك سيكون عندما تبدأ الولايات المتحدة في فرض التعريفات العقابية، وترد المفوضية الأوروبية بتعريفات مضادة على منتجات الولايات المتحدة. وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة أسعار بعض السلع في ألمانيا التي تعتمد على مثل هذه المنتجات.

من غير الواضح إلى أي مدى يمكن أن يصل هذا الصراع التجاري. ومع ذلك، تُظهر إجراءات ترامب ضد الشركات الصينية خلال فترة رئاسته الأولى أنه لا يتردد في إقصاء بعض الشركات مباشرة من سوق الولايات المتحدة. يقدر معهد IMK أن ١,٢ مليون وظيفة في ألمانيا تعتمد على التصدير إلى الولايات المتحدة. وسيتأثر قطاع الأدوية بشكل أكبر، حيث إن ٢٨ بالمائة من إجمالي الوظائف في هذا القطاع مرتبطة بالتجارة مع الولايات المتحدة.

اعتماد على أميركا في المجال الرقمي

قائمة اعتماد ألمانيا على أمريكا في المجال الرقمي طويلة وتشمل الحواسيب المحمولة، والبرمجيات، وبرامج الأمن، والذكاء الاصطناعي، والتطبيقات، والاستشارات التكنولوجية.

وفي استطلاع أجراه الاتحاد الصناعي Bitkom في نهاية العام الماضي، قال ٨١ بالمائة من الشركات إنها تعتمد على الولايات المتحدة في هذه المجالات. والآن، يريد حوالي نصف هذه الشركات تغيير استراتيجياتها التجارية أو سلاسل التوريد بسبب عودة ترامب.

ومع ذلك، فإن آفاق النجاح ضئيلة جدًا. فقط ٧ بالمائة من الشركات يعتقدون أن اعتمادهم سينخفض خلال السنوات الخمس القادمة، بينما يتوقع ٦٠ بالمائة العكس. وإذا منع ترامب تصدير مثل هذه المنتجات إلى ألمانيا، فلن يستمر نصف الاقتصاد سوى عام واحد كحد أقصى.

لا توجد حلول سريعة لهذه المشكلة. يطالب اتحاد الصناعة Bitkom بسياسات توفر مزيدًا من الدعم للاقتصاد الرقمي في البلاد بهدف التعويض عن التقدم التكنولوجي الأمريكي. ومع ذلك، حتى مع السياسة المثلى، لن تكون أي منتجات أوروبية قادرة على منافسة المنتجات الأمريكية خلال فترة رئاسة ترامب.

يعتمد القطاع الرقمي في ألمانيا على أشباه الموصلات والرقائق الدقيقة. تُنتج هذه السلع نادرًا في أوروبا وتُستورد من الولايات المتحدة وآسيا. في عام ٢٠٢٢، وصل العجز التجاري للاتحاد الأوروبي في هذا المجال إلى ذروته بسبب الارتفاع الشديد للأسعار الناتج عن أزمة كورونا. منذ ذلك الحين، انخفض العجز جزئيًا، لكنه لا يزال في نطاق يزيد عن مليار يورو شهريًا.

وتكافح ألمانيا للتغلب على هذا الاعتماد، فقد قيّم المعهد الاقتصادي الألماني (IW) في تحليل من الصيف الماضي أن تخفيض الاعتماد على أمريكا في هذا المجال أمر صعب للغاية.

النفط والغاز

في عام ٢٠٢٢، كانت روسيا لا تزال الشريك التجاري الرئيسي لألمانيا في النفط والغاز الطبيعي، لكن حرب روسيا ضد أوكرانيا غيرت هذا الاتجاه. كانت الولايات المتحدة، إلى جانب النرويج، المستفيد الأكبر من ذلك. في عام ٢٠٢٣، استحوذتا على ١٨,٠٩ بالمائة من واردات النفط الألمانية، بزيادة ٤,٧٥ نقطة مئوية عن العام السابق.

في مجال الغاز الطبيعي، وفقًا لحسابات IW، يشكل الغاز الطبيعي المسال الأمريكي ١٣,٥ بالمائة من إجمالي واردات الغاز الألمانية.

ومع ذلك، يجب أن يتناقص هذا الاعتماد على نفط وغاز الولايات المتحدة مع مرور الوقت، مع توسع الطاقات المتجددة في ألمانيا وانخفاض الحاجة إلى الوقود الأحفوري للتدفئة والنقل. لكن هذه الواردات لن تختفي تمامًا. ستظل بعض الصناعات مثل الصناعات الكيميائية بحاجة إلى النفط، وسيبقى الغاز الطبيعي مهمًا لتشغيل محطات الطاقة الغازية.

القطاع الجوي والفضائي

شركة لوفتهانزا، أكبر شركة طيران ألمانية، تعتمد أساسًا على شركة إيرباس وتأتي حوالي عشرة بالمائة من أسطولها من بوئينج. وعندما يتعلق الأمر بالقطع، فإن الوضع مختلف: على سبيل المثال، تستورد إيرباس معظم محركاتها من الولايات المتحدة. تمتلك جنرال إلكتريك، كأهم منتج، ٥٥ بالمائة من حصة السوق العالمية، يتم إنتاج ثلثيها بالتعاون مع المجموعة الفرنسية سافران. تأتي الشركة الأمريكية برات آند ويتني في المرتبة التالية بحصة ٢٦ بالمائة من السوق. يتم شراء العديد من الأجزاء الأخرى مثل الأنظمة الإلكترونية وأنظمة التحكم في الطائرات التجارية أو المواد عالية الجودة بشكل أساسي من الشركات الأمريكية. هنا، يمكن لترامب أن يجعل الأمور صعبة على إيرباس

ينطبق الأمر نفسه على مجالات الفضاء الأخرى. بدون نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) للولايات المتحدة، ستكون الملاحة في أوروبا صعبة، وبدون SpaceX، لا يمكن لألمانيا وضع أقمارها الصناعية في مدار. يتم تطوير البرمجيات والأجهزة وأجزائها في ألمانيا بالتعاون مع وكالة ناسا الأمريكية، وغالبًا ما يتم تصنيعها من قبل شركات أمريكية ثم استيرادها.

المجال العسكري

ألمانيا مرتبطة بشدة بالولايات المتحدة عسكريًا أيضًا. في نهاية العام الماضي، طلبت القوات الألمانية حوالي ٣٥ طائرة مقاتلة من شركة "لوكهيد مارتن" الأمريكية. يتلقى الطيارون الألمان تدريبهم في أمريكا. في العام الماضي، سلمت الشركة ستة طائرات نقل J-C ١٣٠ سوبر هرقل إلى ألمانيا. إذا أرادت القوات الألمانية استكمال مخزونها من الطائرات المسيرة الحربية في السنوات القادمة، فمن المرجح أن تأتي هذه الطائرات أيضًا من الولايات المتحدة.

إذا فرض ترامب قيودًا في هذه المجالات، فسيكون لذلك تأثير جدي على القدرات الدفاعية للجيش الألماني. ومع ذلك، فإن احتمال ذلك منخفض. على أي حال، يطلب ترامب من الدول الأخرى في حلف الناتو إنفاق المزيد من المال على التسلح، وبالتالي شراء المزيد من الأسلحة من الولايات المتحدة.

يقدر معهد IMK أن ١,٢ مليون وظيفة في ألمانيا تعتمد على التصدير إلى الولايات المتحدة وسيتأثر قطاع الأدوية بشكل كبير، حيث إن ٢٨ بالمائة من إجمالي الوظائف في هذا القطاع مرتبطة بالتجارة مع أميركا

بريطانيا.. استثمار ضخم لتطوير الزوارق الغاطسة النووية

نقلاً عن صحيفة "دي فيلت"، في عالم يتزايد خطره بشكل مستمر، تستثمر حكومة المملكة المتحدة في زوارقها الغاطسة النووية. تبرر حكومة لندن هذا التوجه بأنه سيخلق المزيد من فرص العمل، ويحفز الاقتصاد، وسيمكنها من الاستجابة الفورية للهجمات النووية.

في هذا الإطار، وقعت الحكومة البريطانية عقداً بقيمة تسعة مليارات جنيه إسترليني (حوالي ١٠,٦٧ مليار يورو) مع شركة رولز رويس لصناعة المحركات. وفقاً لوزارة الدفاع البريطانية، يغطي هذا العقد الذي يمتد لثماني سنوات تطوير وبناء وصيانة المفاعلات النووية لتزويد الزوارق الغاطسة النووية بالطاقة.

صرحت الوزارة أن هذا الاستثمار الضخم سيضمن ٤٠٠٠ وظيفة في المملكة المتحدة وسيخلق أكثر من ١٠٠٠ وظيفة جديدة. وأضافت أن هذه الصفقة ستعزز أمن واقتصاد البلاد.

وفقاً لوكالة الأنباء البريطانية PA، قال جون هيلي وزير الدفاع البريطاني: "يوضح هذا الاتفاق إمكانية استخدام الدفاع لتحفيز النمو الاقتصادي. كما أنه يمثل التزاماً بالقدرة الردعية النووية للبلاد كدرع أخير في عالم أصبح أكثر خطورة".

تدير بريطانيا أسطولاً من أربعة زوارق غاطسة مزودة بمفاعلات ووسائل نووية. يقوم أحد هذه الزوارق بدوريات مستمرة في محيطات العالم استعداداً للرد النووي المحتمل على أي هجوم ضد إنجلترا.

أوضحت وزارة الدفاع البريطانية أن العقد سيشمل تصميم وبناء وتقديم الخدمات الداعمة للمفاعلات النووية المستخدمة في تشغيل الزوارق الغاطسة البريطانية.

حظي العقد بدعم الحزب المحافظ المعارض، الذي طالب الحكومة بالالتزام بزيادة النفقات الدفاعية إلى ٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي.